وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 27 Oct, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

النفط يحقق مكاسب أسبوعية ٤ % وسط تصاعد مخاطر الشرق الأوسط

الرياض

استقرت أسعار النفط على ارتفاع في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، وحققت مكاسب بنسبة 4 % على مدار الأسبوع، مع تقييم المستثمرين للصراع الدائر في الشرق الأوسط، وكذلك الانتخابات الأميركية الشهر المقبل. واستقرت العقود الآجلة لخام برنت على ارتفاع 1.67 دولار أو 2.25 % عند 76.05 دولارا للبرميل. واستقر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي على ارتفاع 1.59 دولار أو 2.27 % عند 71.78 دولارا. واستقر خام برنت على ارتفاع 4 % على مدار الأسبوع، بينما استقر خام غرب تكساس الوسيط على ارتفاع 3.7 % على مدار الأسبوع. وقال فيل فلين، المحلل الكبير في برايس فيوتشرز جروب: "يبدو الأمر وكأن السوق تتأرجح في نمط انتظار حتى نحصل على إجابة لبعض هذه الأسئلة حول إسرائيل والحرب والانتخابات". وأضاف فلين: "إن الانتخابات تخلق حالة من عدم اليقين في الكثير من الأسواق، والناس يترددون قليلاً، وغير مستعدين لتقديم التزامات كبيرة بسبب احتمالات حدوث ارتفاعات وتقلبات وعدم يقين". ويقوم المستثمرون على مستوى العالم بالمضاربة على الدولار الأميركي ويراهنون على ارتفاع التقلبات قبل الأسبوعين الحاسمين القادمين قبل انتخابات الخامس من نوفمبر في الولايات المتحدة، فضلاً عن الانتخابات في اليابان، وثلاثة بنوك مركزية رئيسة تتخذ قرارات بشأن أسعار الفائدة وتقديم الحكومة البريطانية لميزانيتها الجديدة. تذبذبت كل من المؤشرات هذا الأسبوع، حيث ارتفعت يومي الاثنين والثلاثاء قبل أن تنخفض يومي الأربعاء والخميس، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى توقعات بارتفاع أو انخفاض المخاطر في الشرق الأوسط.وقال تيم سنايدر، كبير الاقتصاديين في ماتادور إيكونوميكس، "الجيوسياسية هي القوة الرائدة اليوم التي نراها، وإلا فإننا ننتظر فقط لنرى ما سيحدث مع الانتخابات (الأميركية)، والاتجاه الذي سيدفع الأسواق إليه". وقالت وزارة الصحة اللبنانية إن ضربة إسرائيلية قتلت ثلاثة صحفيين في جنوب لبنان يوم الجمعة، وحذرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن الغارات الجوية الإسرائيلية على معبر حدودي مع سورية تعيق اللاجئين الذين يحاولون الفرار من الحرب.

وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكين إن هناك شعورًا بالإلحاح في التوصل إلى حل دبلوماسي لإنهاء الصراع في لبنان بين إسرائيل وحزب الله المتحالف مع إيران، بينما دعا إلى حماية المدنيين.

ومن المقرر أن يستأنف المسؤولون الأميركيون والإسرائيليون محادثات وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن في غزة في الأيام المقبلة. وفي مكان آخر، يسعى التجار أيضا إلى مزيد من الوضوح بشأن سياسات التحفيز الصينية، رغم أن المحللين لا يتوقعون أن توفر مثل هذه التدابير دفعة كبيرة للطلب على النفط. وترك بنك جولدمان ساكس يوم الخميس توقعاته لأسعار النفط دون تغيير عند ما بين 70 و85 دولارا للبرميل لخام برنت في عام 2025، متوقعا أن يكون تأثير أي حافز صيني متواضعا نسبيا مقارنة بالعوامل المحركة الأكبر مثل إمدادات النفط في الشرق الأوسط. وقال بنك أوف أميركا في مذكرة يوم الجمعة إنه يتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 75 دولارا للبرميل في عام 2025 دون أي تراجع عن تخفيضات إنتاج أوبك+ في العام المقبل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تسجل أسبوعًا إيجابيًا وسط التوترات المستمرة في الشرق الأوسط. وقالوا، استقرت أسعار النفط على ارتفاع يوم الجمعة، لتختتم أسبوعًا إيجابيًا حيث أبقت المخاوف المستمرة بشأن الصراع في الشرق الأوسط علاوة المخاطرة قائمة.

وكانت أسعار الخام تتداول أعلى بنسبة 2 % الأسبوع الماضي، لتتعافى من بعض الخسائر الحادة التي تكبدتها في وقت سابق من أكتوبر. وتم إعاقة التعافي الأكبر للخام بسبب البيانات التي أظهرت زيادة أكبر من المتوقع في المخزونات الأميركية، مما يشير إلى نقص الإمدادات في أكبر مستهلك للوقود في العالم.

كما أثر الدولار القوي على الخام حيث استمرت المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة خفض أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي مما جعل المتداولين منحازين نحو الدولار. وكانت أسعار النفط تتداول عند مستويات أقل من أعلى مستوياتها الأسبوعية حيث أثارت التكهنات بشأن الصراع في الشرق الأوسط بعض التقلبات في الأسواق.

وكان الضعف الأخير في أسواق النفط مدفوعًا بشكل رئيس بالمخاوف بشأن تباطؤ الطلب في الصين، أكبر مستورد، حيث حفزت مجموعة من تدابير التحفيز من البلاد تفاؤلًا محدودًا. ولم يبد التجار أي انزعاج من عدم وجود تفاصيل من بكين بشأن توقيت وحجم التدابير المخطط لها، وخاصة على الصعيد المالي. ومن المقرر الآن أن تجتمع اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي الوطني في نوفمبر، حيث من المرجح أن يقرر صناع السياسات خططا لمزيد من الإنفاق المالي. وكان من المتوقع في البداية أن تجتمع اللجنة في أواخر أكتوبر، لكن الاجتماع تأجل.

وقال محللون في بنك آي إن جي في مذكرة: "لا يزال السوق محاصرا بين مخاطر العرض المتعلقة بالتوترات المستمرة في الشرق الأوسط ومخاوف الطلب المستمرة. كما أن التوقعات بتحقيق توازن مريح للنفط في عام 2025 ستلعب دورا في تحرك الأسعار".

وقالت بريانكا ساشديفا، المحللة السوقية الكبيرة في فيليب نوفا، في رسالة بريد إلكتروني إنه قد تكون هناك تقلبات أكثر جنونًا في السوق في فترة حرجة في الفترة التي تسبق الانتخابات، والتي سيتبعها على الفور قرار سعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي في نوفمبر.

ويتوقع بعض المحللين أن يؤثر فوز الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب على أسعار النفط إذا سعى إلى سياسات يمكن أن تضيف براميل إلى الإمدادات الوفيرة بالفعل في السوق.

وقال كبير محللي السوق في أواندا كلفن وونغ "قد يكون هناك حد لمزيد من الارتفاع المحتمل (للسعر) بسبب الانتخابات الرئاسية الأميركية حيث يتقدم ترامب على (كامالا) هاريس بناءً على البيانات الحالية من أسواق المراهنات واقترح ترامب جعل الولايات المتحدة موردًا رئيسيًا للنفط".

وفي حين تضع أسواق المراهنات ترامب في المقدمة، تظهر استطلاعات رأي أخرى أن النتيجة قريبة جدًا حاليًا.

وعلى صعيد الطلب على النفط، جاء الدعم من الطلب الأقوى على المقطرات، وفقًا لمحللي جي بي مورجان في مذكرة للعملاء، والتي سلطت الضوء على الطلب القوي على السفر في آسيا والانخفاضات المستمرة في مخزونات المقطرات في العديد من الأسواق الرئيسة. وأضافوا أن الطلب على المقطرات في الربع الرابع قد يتجاوز التوقعات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وضربت إسرائيل مواقع عسكرية في إيران في ساعة مبكرة من صباح السبت قائلة إنها ترد على ضربات طهران لإسرائيل هذا الشهر في أحدث هجوم في الصراع المتصاعد بين الخصمين المدججين بالسلاح. وبعد ساعات قال الجيش الإسرائيلي إن ضرباته اكتملت وحققت أهدافها لكن وكالة أنباء إيرانية شبه رسمية تعهدت "برد متناسب" على التحركات الإسرائيلية ضد طهران.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

صناعة الكيميائيات مورداً رئيساً لأنظمة الطاقة البديلة في العالم بقيادة «سابك»

الرياض

طالب الرئيس التنفيذي لشركة (سابك) م. عبدالرحمن الفقيه مصنعي البتروكيميائيات في العالم بضرورة تصميم وبناء وتشغيل مرافق الصناعة الكيماوية مع الأخذ في الاعتبار الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإزالتها وتسهيل إعادة تدوير وإعادة استخدام البلاستيك، وأهمية التقيد بسلاسل القيمة الدائرية.

وقال في اجتماعات مجموعة تواصل الأعمال (B20)، التي عُقدت يومي 24 و25 أكتوبر في مدينة ساو باولو البرازيلية تحت شعار "النمو الشامل من أجل مستقبل مستدام"، إن صناعة الكيميائيات تعد مورداً رئيساً لأنظمة الطاقة البديلة في العالم. ويمكن لصناعتنا إزالة الكربون من عملياتها مع الاستمرار في إضافة القيمة إلى المنتجات الاستهلاكية ويجب أن نصبح عنصر إساسياً في اقتصاد الكربون الدائري.

وأبرز الفقيه التحديات المختلفة التي تواجه صناعة الكيماويات موضحا أن هناك تركيزاً كبيراً من الجهات التنظيمية للحد من البصمة الكربونية للصناعة، ومعربا عن تفاؤله بالمستقبل الواعد أمام الصناعة -رغم هذه التحديات- وثقته بأن الصناعة قادرة على موازنة الكربون في عملياتها ومواصلة إضافة القيمة إلى المنتجات الاستهلاكية في الوقت ذاته، وذلك من خلال إسهامها بدور محوريّ في الاقتصاد الدائري للكربون.

وكانت (سابك)، الشركة الرائدة عالميّاً في صناعة الكيماويات المتعددة، قد أعلنت عن إطلاقها باقة جديدة من المنتجات الكيماوية المعتمدة منخفضة الكربون، وذلك في إطار التزامها بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050م، للمساعدة في دعم زبائنها وشركاء سلسة القيمة في تحقيق أهدافهم نحو الاستدامة بتوفير منتجات منخفضة الكربون.

ويأتي في مقدمة منتجات هذه الباقة الميثانول، الذي ينتجه قطاع كيماويات (سابك)، والذي يتضمن محتوى كربونيا أقل من مثيله في الباقة التقليدية، مع الحفاظ على نفس مواصفات المنتج عالية الجودة. ويُعزى انخفاض أثره الكربوني إلى مادة اللقيم المستخدمة في إنتاجه: إذ يُلتقط ثاني أكسيد الكربون الناتج عن عمليات التصنيع الأوّلية (التقاط الكربون واستخدامه)، لتوفير مصدر مهمّ من الكربون الضروري لتصنيع الميثانول، مع التقليل من استخدام مواد اللقيم التقليدية. وبفضل التقاط ثاني أكسيد الكربون واستخدامه كمادة لقيم، يمكن للمنتج الجديد أن يتيح تقليل البصمة الكربونية للمنتجات.

ويُصنَّع الميثانول المعتمد منخفض الكربون حاليا في مواقع إنتاج الميثانول التابعة لمشاريع (سابك) المشتركة. ويُستخدَم بشكلٍ عام في تصنيع الوقود البحري والراتنجات المستخدمة في ألواح الأرضيات والأثاث والأكريليك. ومن المقرر طرح المزيد من المنتجات المعتمدة منخفضة الكربون ضمن باقات (سابك) العالمية عبر جميع منشآتها ومواقعها التصنيعية حول العالم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويلعب قطاع الكيماويات دوراً محورياً في بناء مستقبل يتميز بالمرونة والاستدامة. ومع ازدياد الطلب على المواد المبتكرة والممارسات المستدامة، فإن القطاع يقود توجهات التحوّل نحو الحياد الكربوني والاقتصاد الدائري للكربون. وتلتزم (سابك) التزاماً كبيراً بمواصلة الجهود واستكشاف الحلول بالتعاون مع شركائنا في سلسلة القيمة من أجل الوصول إلى غايتنا في تحقيق الحياد الكربوني.

وفضلاً عن كون (سابك) من أوائل الشركات الساعية إلى تقليل البصمة الكربونية في عملياتها ومنتجاتها، فقد تعاونت مع أطراف خارجية مستقلة لقيادة تطوير وحدة جديدة لإصدار شهادات البصمة الكربونية لدى برنامج الاستدامة الدولية وشهادة الكربون (ISCC)، وإجراء مراجعة مبدئية من أجل الحصول على تلك الشهادة في مواقع إنتاج الميثانول التابعة لمشاريع (سابك) المشتركة.

وقد تأسست وحدة إصدار شهادات البصمة الكربونية من أجل اعتماد الأثر الكربوني لمختلف المنتجات وسلاسل القيمة. ومن شأن هذه الوحدة أن تتيح الربط بين شهادات الاستدامة وموازنة مواد اللقيم على مستوى سلاسل القيمة المعقدة.

ونجحت (سابك) بتطوير التقنيات لدعم سلاسل قيمتها في تقليل البصمة الكربونية، لا سيما تقنيات التشغيل الكهربائي ووقود الهيدروجين والطاقة المتجددة، إلى جانب التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه؛ ومن ثم، يمكن استخدام المنتج الثانوي (ثاني أكسيد الكربون) عالي التركيز لقيماً بديلاً لتصنيع المنتجات الجديدة. ويُعدّ هذا المشروع الذي يستهدف التقاط الكربون واستخدامه -من خلال تحويل ثاني أكسيد الكربون إلى الميثانول منخفض الكربون ومشتقاته- من أهم العوامل التي تتيح تقليل انبعاثات الكربون في سلاسل قيمة (سابك) وزبائنها.

فيما تبذل الشركة الجهود لاستكشاف الحلول اللازمة لتحقيق الحياد الكربوني في العمليات التي تديرها بحلول عام 2050م، مع مراعاة الأهداف والالتزامات والمبادرات الإقليمية والوطنية المختلفة. وتعتبر المنتجات الجديدة منخفضة الكربون خير مثال على تعاون (سابك) المثمر مع شركائها على مستوى سلسلة القيمة من أجل تقليل الانبعاثات غير المباشرة ضمن النطاق (3).

وافتتحت "سابك" أوائل هذا العام 2024 رسمياً أكبر منشأة لتوليد الطاقة الشمسية في العالم، تعمل باستخدام ألواح مصنوعة من مواد قابلة لإعادة التدوير بالكامل، وذلك في موقعها بمدينة (جينك) البلجيكية. تتميز الألواح الشمسية المبتكرة، التي تصنعها الشركة الهولندية (سولارج)، بأنها قابلة لإعادة التدوير بنسبة 100 % وأخف وزناً بشكل ملحوظ مقارنة بالألواح الشمسية التقليدية.

وتتألف المنشأة من 4600 لوح شمسي، تم تطويرها من قبل (سابك) وشركة (سولارج)، ومن ثم قامت على تصنيعها (سولارج)، الشركة الهولندية الصناعية الناشئة التي افتتحت أول مصنع لها في هولندا العام الماضي. تتميز هذه الألواح الشمسية بتكوينها من طبقات قابلة للفصل بالكامل، بحيث يُمكن تفكيك جميع مكوناتها وإعادة استخدامها. وبفضل استخدام البوليمرات المبتكرة -التي تنتجها (سابك) في موقعها في جينك- لا تحتوي هذه الألواح الشمسية أيضاً على الزجاج وتستخدم كمية أقل من الألمنيوم، ما يجعلها أخف بمقدار النصف ويُمكنها من تقليل بصمتها الكربونية بنسبة 25 ٪ مقارنة بالألواح الشمسية التقليدية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتـم تصميـم وتمويـل وتركيـب منشـأة الطاقـة الشمسـية من قبـل شركة (إنجي صن فور بيزنس)، الشركة البلجيكية التابعـة لشركـة (إنجـي). وسـتنتج المنشـأة حـوالي 2000 ميغـاواط مـن الكهربـاء المتجـددة سـنوياً، مـا يعـادل متوسـط الاسـتهلاك السـنوي لنحـو 700 أسرة. وسيسـتهلك موقـع (سـابك) الكهربـاء المولـدة بالكامـل تقريبـاً، مـا سيسـاعد (سـابك) علـى تقليـل انبعاثـات ثـاني أكسـيد الكربـون.

ويعـد هـذا الإنجـاز مثـالاً رائعـاً علـى الجمـع بـين خـبرات (سـابك) المتميـزة في مجـال تطويـر المـواد والتعـاون مـع روادٍ آخريـن في سلسـلة القيمـة علـى اختـلاف مجالاتهـم. ويجسـد هـذا المـشروع عنصريـن رئيسـين للاسـتدامة في (سـابك)، أولهمـا الابتـكار بغـرض تدويـر المـواد، وثانيهمـا تعزيـز المسـيرة نحـو الحيـاد الكربـوني. ويؤكـد ذلـك أيضـاً الـتزام (سـابك) بتعزيـز تحـول قطـاع الطاقـة نحـو الطاقـة المتجـددة مـن خـلال تطبيقـات المـواد، والحـد مـن البصمـة الكربونيـة للتصنيـع.

ألمانيا والهند تتفقان على التعاون في مجال الهيدروجين

الشرق الأوسط

تعتزم ألمانيا والهند تعزيز التعاون بينهما في مجال الهيدروجين، الذي يعتبر بمثابة الأمل الصديق للمناخ في التحول نحو الطاقة النظيفة، خاصة إذا تم استخدام مصادر طاقة متجددة في إنتاجه.

وتم التوقيع على وثيقة تنص على ذلك على هامش المشاورات الحكومية الألمانية - الهندية في نيودلهي.

وقال وزير الاقتصاد الألماني: «خريطة طريق الهيدروجين لا تعني أن الحكومتين ستفعلان كل شيء الآن، ولكنها حددت مجالات العمل المختلفة التي سيجرى الاهتمام بها حالياً... ولكن في النهاية سيتعين على العلماء والطلاب والشركات أن يشاركوا الآن»، مضيفاً أنه على المدى الطويل سيرسخ الهيدروجين مكانته في السوق.

وفي استراتيجيتها الخاصة بالهيدروجين تفترض الحكومة الألمانية أن ألمانيا ستحتاج إلى الهيدروجين بإنتاج يتراوح بين 95 إلى 130 تيراواط/ساعة سنوياً بحلول عام 2030، وهو ما يعادل قيمة حرارية تزيد على 3 ملايين طن من الهيدروجين، ومن المفترض أن يتم استيراد ما بين 50 إلى 70 في المائة منه. ومن جانبها تعتزم الهند تأسيس طاقة إنتاجية تبلغ 5 ملايين طن من الهيدروجين سنوياً بحلول نهاية هذا العقد.

ومن خلال الوثيقة التي تم الاتفاق عليها الآن يعتزم الطرفان - من بين أمور أخرى - تعزيز التعاون في مجال البحث العلمي والتطوير وخلق مزيد من الفرص للتشابك بين الشركات، والبقاء على تواصل عند مواجهة أي متطلبات قانونية. وبالإضافة إلى ذلك سيتم دعم بناء محطات في الهند لتصدير الأمونيوم المستخلص بطريقة صديقة للمناخ.

الوثيقة التي تم توقيعها أقرب إلى إعلان نيات، ولا تحتوي على أي التزامات تمويلية محددة، ولكنها تتضمن إشارات إلى برامج تمويل حالية.

ويعتزم البلدان تمكين الشركات من البلد الآخر من المشاركة في هذا المجال.

تجدر الإشارة إلى أن هناك «شراكة طاقة» بين ألمانيا والهند منذ عام 2006.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ملتقى توطين قطاع الطاقة يختتم فعالياته بتوقيع اتفاقيات تفاهم

الجزيرة

ختتم ملتقى توطين قطاع الطاقة، الذي نظمته وزارة الطاقة على مدى يومين، في الرياض، تحت شعار «تمكين التوطين لإمدادات الطاقة»، أعماله بتوقيع 107 اتفاقيات ومذكرات تفاهم، بين 117 جهة من القطاعين العام والخاص، وبقيمة إجماليةٍ تصل إلى نحو 104 مليارات ريال، تستهدف تعزيز جهود التوطين في قطاع الطاقة، ونقل واستخدام أحدث التقنيات، ودعم الابتكار، وتطوير رأس المال البشري.

وقد شهد المُلتقى إطلاق مبادرة «نُوَطِّن» المعنية بتطوير الموردين، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص لزيادة القدرة الإنتاجية، ورفع الناتج المحلي، وزيادة الصادرات، الأمر الذي سيسهم في تحسين ميزان المدفوعات، واستحداث فرص استثمارية جديدة في قطاع مكونات الطاقة.

كما تضمن برنامج الملتقى 12 جلسة وورشة عمل شارك فيها وحضرها عدد من أصحاب المعالي الوزراء، والقادة التنفيذيين من القطاع الخاص السعودي والدولي، ومجموعة من المختصين والخبراء في قطاع الطاقة، وصناع القرار، والمستثمرين، والشركاء الدوليين، وغيرهم، حيث بلغ عدد المشاركين في الملتقى أكثر من 2200 مشارك.

وتناولت الجلسات وورش العمل التي شهدها جدول الملتقى، العديد من الموضوعات ذات العلاقة الوثيقة بالتوطين وتعزيز المحتوى المحلي، حيث أُلقي الضوء على تحقيق طموحات التوطين في قطاع الطاقة، من خلال الدعم الحكومي المتمثل في دعم وتمكين سلاسل إمداد الصناعات، وعلى مسيرة جهود التوطين في المملكة، منذ بداياتها الأولى، وصولًا إلى الفترة الحالية التي شهدت فيها جهود التوطين تقدمًّا غير مسبوق.

وتم استعراض التحديات التي تواجه التوطين وسلاسل الإمداد، وسبل تطويرها واستدامتها لتحقيق التوطين في قطاع الطاقة، ودوره في تمكين قطاع الطاقة وتعزيز مرونته، وإسهامه في تعزيز الاقتصادات الوطنية والعالمية على حد سواء، ودعم تطوير المواهب.

كذلك، ناقش المشاركون في الملتقى الفرص المستقبلية لتوطين مكونات قطاع الطاقة، واستخدام التقنيات الحديثة، وأبرزوا الفرص الكبيرة للتطور، والبيئة الداعمة التي تقدمها المملكة لتعزيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، مع التركيز على النجاحات التي تحققت، والتجارب والخطط المستقبلية لتعزيز سلاسل الإمداد والبنية التحتية الوطنية.

واستعرض الملتقى تأثير التوطين في مستقبل الطاقة؛ وفي مرونة وموثوقية إمدادات الطاقة ومصادر الطاقة النظيفة، وجهود الجهات الحكومية ذات العلاقة الرامية إلى تمكين التوطين، والأفكار والرؤى والمبادرات التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذا الهدف.

فيما تناولت ورش العمل، التي عُقدت بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، آليات تفضيل المحتوى المحلي، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، في الشركات المملوكة للدولة، بهدف تطوير وتمكين رأس المال البشري، والتعريف بدور برامج المحتوى المحلي في الشركات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"إيني" و"بي بي" تستأنفان التنقيب في ليبيا

العربية

قالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إن شركتي "إيني" الإيطالية و"بي.بي" البريطانية استأنفتا التنقيب في ليبيا بعد توقف الحفر في مواقع برية في 2014.

وذكرت المؤسسة أيضا في بيان أن إيني بدأت التنقيب في منطقة حوض غدامس أمس السبت.

وفي سياق متصل، قالت شركة أكاكوس للعمليات النفطية، التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، في بيان الأحد الماضي إن الإنتاج في حقل الشرارة النفطي الليبي ارتفع إلى 274 ألفا و365 برميلا يوميا.

وقبل أسبوع، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، أن إنتاجها من النفط الخام والمكثفات بلغ 1.3 مليون برميل بعد عودة الإنتاج إلى مستويات ما قبل أزمة المصرف المركزي في البلاد.

وكانت ليبيا تنتج نحو 1.2 مليون برميل يوميا قبل وقف الإنتاج في حقول الشرارة والفيل والسدرة في أواخر أغسطس/آب وأوائل سبتمبر/أيلول.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

واستطرد: «الصناعة جزء أساسي من الحل. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة لدينا، لمواجهة الفقر، نحتاج إلى نمو اقتصادي لا يقل عن 70 في المائة سنوياً في البلدان النامية. كما أن مكافحة الفقر وإعاقته توفر إجابة على تحديات النمو السكاني وزيادة التميز في الغذاء والطاقة».

وزاد موللر أن هناك حاجة إلى استثمارات ضخمة على مدى العقد المقبل في البنية الأساسية والتكنولوجيا والتعليم، حتى تحتاج هذه البلدان النامية إلى تخفيف أعباء الديون وتحسين الوصول، مؤكداً أنه دون الاستثمارات لا يوجد تصنيع، وبالتالي لا توجد تنمية؛ لذا الحاجة ملحة إلى نمو اقتصادي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في البلدان النامية لمواجهة فرص العمل، وتوفير الوصول إلى الطاقة للجميع، والأهم من ذلك إيجاد حلول مبتكرة للحد من الانبعاثات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مكافحة تغير المناخ في بريطانيا تتطلّب خفض الانبعاثات 81%

الطاقة

انتقدت لجنة تغير المناخ في بريطانيا (CCC) الوتيرة الحالية لتحقيق مستهدفات خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحلول عام 2035.

وبحسب متابعات منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، تستهدف بريطانيا خفض الانبعاثات بنسبة 78%، مقارنة بمستويات عام 1990 بحلول عام 2035، مع استثناء انبعاثات قطاعي الطيران والشحن الدوليين.

وبناء على طلب من الحكومة، بعثت اللجنة الاستشارية بخطاب توصي فيه بتسريع وتيرة الأهداف المناخية، من أجل الإسهام في الهدف العالمي، للحفاظ على درجة حرارة الأرض عند 1.5 مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

وعلاوة على الريادة العالمية، ستدعم الخطوات المناخية الاقتصاد وفرص العمل وانتقال الطاقة العادل، خاصة مع توافر التقنيات منخفضة الكربون وبسعر تنافسي، ولكن مع الدعم الحكومي.

مكافحة تغير المناخ في بريطانيا

دعت أكبر جهة استشارية للحكومة البريطانية بشأن تغير المناخ حزب العمال الحاكم إلى رفع هدف خفض الانبعاثات بحلول 2030 إلى 81% من 78% حاليًا.

وإذ أشارت إلى الأضرار العالمية لتغير المناخ، أكدت اللجنة في خطاب إلى وزير أمن الطاقة والحياد الكربوني إد ميليباند، أن الهدف الجديد يعيّن المستوى الصحيح لهدف خفض الانبعاثات، وفق بيان صحفي منشور على الموقع الإلكتروني للجنة.

كما تقول إن تقييمها قابل للتنفيذ، ويرتكز على أحدث التطورات العلمية والتقنية والظروف الوطنية الخاصة في بريطانيا.

ومن المتوقع أن تعلن الحكومة ميزانية الكربون الـ7 في فبراير/شباط (2025)، وتستمر للأعوام بين 2038 و2042، بحسب متابعة منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) لجهود الحياد الكربوني في بريطانيا.

كما ينبغي على الحكومة أن تحدّث خطتها المناخية (الإسهامات المحددة وطنيًا "NDC") قبل محادثات قمة المناخ "كوب 29" في أذربيجان خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل (2024).

وبموجب اتفاقية باريس لعام 2015، على الدول الموقعة تقديم إسهامات جديدة كل 5 سنوات، على نحو يعكس "أعلى طموح ممكن" مع تعزيز التزاماتها بموجب أحدث التطورات.

حاجة ملحة

وضعت حكومة حزب المحافظين في عام 2020 هدف خفض الانبعاثات بنسبة 68% بحلول عام 2030، مقارنة بعام 1990 بناء على نصيحة لجنة تغير المناخ.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لكن اللجنة نفسها حذّرت في يوليو/تموز الماضي (2024) من أن بريطانيا لن تحقق أهداف خفض الانبعاثات بحلول 2030، كما أن هدف الحياد الكربوني بحلول 2050 بعيد المنال.

وقالت اللجنة إن هدف خفض الانبعاثات بنسبة 68% بحلول 2030 في خطر ما لم تتدخل الحكومة سريعًا.

وانتقدت الرسائل المختلطة بشأن إزالة الكربون خلال فترة حكم حزب المحافظين السابق، التي شهدت تأجيلًا وتراجعًا عن الأهداف المناخية، وهو ما خلق شكوكًا حول التزام البلاد بالحياد الكربوني.

ولذلك، تمثّل الحكومة الجديدة فرصة لتصحيح المسار، ولكن مع الحاجة إلى تحقيق ذلك سريعًا لتعويض ما فات، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتفصيليًا، دعت إلى مضاعفة أهداف تركيبات الرياح البحرية في بريطانيا 3 مرات على الأقل، مع مضاعفة تركيبات الرياح البرية مرتين، والشمسية 5 مرات.

الحياد الكربوني في بريطانيا

تقول لجنة تغير المناخ إن نحو ثلث خطط خفض الانبعاثات فقط مشمولة بخطط موثوقة، ويتركز معظمها على توليد الكهرباء والنقل السطحي.

وجاء في الخطاب أيضًا ترحيب اللجنة لمساعي زيادة حصة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء وكفاءة الطاقة في المنازل المستأجرة وتقنية احتجاز الكربون وتخزينه.

لكن ثمة حاجة أكثر إلحاحًا لتسريع نشر التقنيات منخفضة الكربون، مثل السيارات الكهربائية والمضخات الحرارية وزراعة الأشجار.

ونجحت بريطانيا في خفض انبعاثات بمقدار النصف في 2022، مقارنة بعام 1990، وهو ما عُدّ إنجازًا تاريخيًا وريادة عالمية بالمقارنة بنسبة 23% في فرنسا.

وتعليقًا على توصيات لجنة تغير المناخ، قال مدير السياسات في منظمة غرينبيس (Greenpeace) في بريطانيا الدكتور دوغ بار، إنها قدّمت إلى الحكومة مقياسًا مفيدًا بشأن العمل المناخي.

لكنه اقترح رفع المستهدفات لتعكس القيادة العالمية الحقيقية وتحمّل المسؤولية الكاملة لدور بريطانيا التاريخي، بوصفها أحد أكبر مطلقي انبعاثات الكربون.

وأضاف: "الأفعال أبلغ من الكلام، وتعني القيادة الحقّة أنه يتعيّن على الحكومة وضع خطط ملموسة لتحقيق هدف 2035".

في السياق نفسه، حثّت مديرة سياسات المناخ في الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) إيزابيلا إدوود الحكومة على التحلي بروح القيادة العالمية، واعتماد الأهداف الخاصة بخفض انبعاثات الطيران والشحن.

وبحسب إدوود، من شأن تلك الخطوات أن تحفّز الاقتصاد وتعزّز أمن الطاقة وتدعم الانتقال العادل في القطاعات كافّة.

قوة عظمى

بدوره، أكد متحدث باسم وزارة أمن الطاقة والحياد الكربوني ريادة بريطانيا المناخية؛ لأن السبيل الوحيد لحماية الأجيال الحالية والمستقبلية هو جعل البلاد قوة عظمى في مجال الطاقة النظيفة وقيادة العمل المناخي العالمي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وإذ أعـرب عـن امتنانـه لتوصيـات اللجنـة، وعـد المتحـدث بدراستها بدقة قبل إعلان الإسهامات المحددة وطنيًا خلال فعاليـات مؤتمـر المنـاخ كـوب 29.

وهنـا، يقـول الرئيـس المؤقـت للجنـة بـيرس فورسـتر، إن هـدف خفـض الانبعاثـات بنسـبة 81% سـيعود بالنفـع علـى الاقتصـاد وفـرص العمـل، كمـا أن التقنيـات المطلوبـة متاحـة وبسـعر تنافـسي.

ولفـت إلى أن تدفـق الاسـتثمارات في قطاعـات السـيارات الكهربائيـة والمضخـات الحراريـة والطاقـة المتجـددة مرهـون بثقـة المطوريـن بخطـط الحكومـة طويلـة الأمـد، وهـو مـا "نحتاج إلى رؤيته في التزام الحكومة المناخي بالميزانية المقبلة".

الطاقة

قطاع النفط الليبي يتلقى دعمًا بعودة شركتين عالميتين بعد غياب 10 سنوات

تلقّى قطاع النفط الليبي دعمًا، اليوم السبت 26 أكتوبر/ تشرين الأول (2024)، باستئناف شركتي طاقة عملاقتين أنشطتهما المتوقفة منذ 10 سنوات.

ووفقًا لبيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، استأنفت شركتا إيني الإيطالية، وبي بي البريطانية، اليوم السبت، أنشطتهما الاستكشافية في ليبيا بعد توقف عمليات الحفر بالمنطقة البرية منذ عام 2014.

وبدأت عملاقة الطاقة الإيطالية "إيني" تنفيذ أنشطة الاستكشاف في المنطقة "ب" (96/3) بحوض غدامس؛ إذ حُفِرَت البئر الاستكشافية الأولى "أ1-96/3" (مؤمل الهشيم)، الواقعة على بعد نحو 650 كيلومترًا من العاصمة طرابلس.

ويترقب قطاع النفط الليبي دعمًا ثانيًا، خلال الأسابيع المقبلة؛ إذ ستباشر شركة أو إم في النمساوية أنشطتها في منطقة حوض سرت، في حين تستعد شركة ريبسول الإسبانية لاستئناف عمليات الحفر في حوض مرزق.

البئر "أ1-96/3"

تتولى إيني الإيطالية بالشراكة مع بي بي البريطانية وشركة الاستثمارات الليبية تشغيل المنطقة "ب" (96/3) بحوض غدامس، بحسب البيان الصادر عن مؤسسة النفط الليبية.

وتُعد البئر الاستكشافية "أ1-96/3" الأولى ضمن الالتزام التعاقدي في المنطقة "ب" (96/3) بحوض غدامس، وفقًا لاتفاقية التعاقد النمط الرابع لعام 2007. وتتولّى شركة مليته للنفط والغاز الإشراف على عمليات الحفر وتنفيذ كل الأنشطة المتعلقة بهذه البئر؛ إذ تمتلك خبرات كبيرة في المنطقة، بعد تشغيل وتطوير حقل الوفاء التابع لها، الذي يُعد أكبر حقول الغاز الطبيعي في ليبيا، إذ تبعُد البئر "أ1-96/3"، بنحو 35 كيلومترًا عن حقل الوفاء.

وستُجرى عمليات الاختبار لمجموعة من التكوينات الجيولوجية الواعدة في البئر الاستكشافية "أ1-96/3"، التي يُتوقع احتواؤها على النفط والغاز. ومن المتوقع أن يصل العمق النهائي للبئر "أ1-96/3" إلى نحو 10 آلاف و327 قدمًا (3 آلاف و147 مترًا)، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

يشار إلى أن المديرة الإقليمية لشركة إيني في شمال أفريقيا وبلاد الشام مارتينا أوبيتسي، كانت قد أشارت، خلال ندوة حول قطاع الطاقة في ليبيا نظمتها في روما شركة "إنرجي كابيتال آند باور"، إلى أن عملاقة الطاقة الإيطالية تخطط لبدء أعمال التنقيب في حوض غدامس.

مستجدات قطاع النفط الليبي

نجح قطاع النفط الليبي في التعافي سريعًا من تأثيرات أزمة إغلاق الحقول والموانئ النفطية؛ إذ تجاوز إنتاج النفط مستويات إنتاج ما قبل الإغلاق عند 1.2 مليون برميل يوميًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبلـغ متوسـط إنتـاج ليبيـا مـن النفـط، خـلال العـام المـاضي (2023)، نحـو 1.2 مليـون برميـل يوميًـا، في حـين بلغـت عائـدات تصدير النفـط، خلال العـام نفسـه، نحـو 30.7 مليار دولار، وفقًـا لتقديـرات أوبـك.

وبالتزامـن مـع تعـافي قطـاع النفـط الليـبي وزيـادة معـدلات الإنتـاج، عـادت صـادرات النفـط الليبيـة إلى معـدلات مـا قبـل أزمـة الإغـلاق، لتتخطـى حاجـز المليـون برميـل يوميًـا خـلال الأسـبوعين الماضيـين، بعـد انخفاضهـا إلى أدنى مسـتوى في سـبتمبر/أيلول (2024).

وارتفعـت الصـادرات تدريجيًـا بعـد اسـتئناف تحميـل الخـام مـن المـواني النفطيـة الرئيسـة في ليبيـا، في أعقـاب رفـع حالـة القوة القاهرة وعودة إنتاج النفط في ليبيا، بعد الاتفاق على تعيين إدارة جديـدة للمـصرف المركـزي.

ووصـل متوسـط صـادرات النفـط الليبيـة من الخـام الخفيف الحلو إلى نحو 1.03 مليون برميل يوميًا، ما يعادل متوسط مستويات صادرات الخام خلال النصف الأول من 2024.

أنـقـرهـنـا للرجـوع للأعلى

شكرًا.